انعكاسات المبادرة الخليجية على عملية الاصلاح السياسي في اليمن

عبد الخالق أحمد ناصر ناجي*

الملخص:

تناولت هذه الدراسة انعكاسات المبادرة الخليجية على عملية الاصلاح السياسي في اليمن وتكمن اهمية هذه الدراسة من خلال تقييمها لعملية الاصلاح وذلك للمساعدة في الكشف عن المشاكل والنتائج التي تترتب على عدم القيام بعملية الإصلاح، فالقيام بالإصلاحات هي بمثابة الشرعية البديلة والسلمية، عن المشروعية الثورية وطرق التغيير ألقسري.

وتكمن مشكلة الدراسة في الغموض الذي رافق عملية الاصلاح لذلك لم تكن قادرة هذه الاصلاحات على نقل السلطة في اليمن كما انها أدت إلى التدخلات الخارجية في الشأن اليمن ، وتوصلت الدراسة إلى ان هذه التدخلات قد تنعكس سلبا على اليمن وقد يؤدي ذلك إلى شرذمته بين عدة كيانات مرتبطة بقوى خارجية متصارعة .

Abstract:

The study deals with the implications of Gulf initiative on the political reform of Yemen process. The importance of the study is in its assessment of the reform process in order to help in the detection of problems and the consequences of not performing the reform process, since reforms serve as a peaceful and legal alternative for legitimacy and revolutionary approaches of compulsory changes.

The problem of the study is in the ambiguity of reform process, so these reforms were unable to power transfer in Yemen. As well as it led to regional and international interventions in Yemen affairs, which reflected negatively on the Yemeni crisis.

The study found that the Gulf initiative led to more regional and international interference in Yemeni affairs.

اولاً: المقدمة :

جاءت المبادرة الخليجية في أبريل من عام ٢٠١١م، كحل توافقي بين السلطة والمعارضة في اليمن مواجهة ثورة الربيع العربي لذلك رأت فيها السلطة قارب نجاة للخروج من الازمة بينما اعتبرتها المعارضة الطريق اقل تكلفة من التغيير الثوري لذلك قبلت على إعطاء الرئيس علي عبد الله صالح حصانة من الملاحقة القضائية.

وفي مطلع عام ٢٠١٢م ترك الرئيس صالح الحكم بعد فترة قضاه في الحكم لأكثر من٣٣ عام وجاءت عملية مغادرته للسلطة كجزء من اتفاق سياسي بوساطة خليجية ليخلفه نائبه عبد ربه منصور هادي، كرئيس توافقي لإدارة المرحلة الانتقالية والتي حددتها المبادرة الخليجية بعامين تنتهي بحلول عام ٢٠١٤م.

وتكمن مشكلة الدراسة في الغموض الذي رافق التسوية السياسية والمتمثلة في المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية والتي لم تكن قادرة على نقل السلطة في اليمن كما انها أدت إلى التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن اليمن وهو ما انعكس سلبا على الازمة اليمنية.

وتأتي اهمية هذه الدراسة من خلال تقييم ومعرفة أثر المبادرة الخليجية على عملية الاصلاح السياسي في اليمن، وذلك للمساعدة في الكشف عن المشاكل والنتائج التي تترتب على عدم القيام بعملية الإصلاح، فالقيام بالإصلاحات هي بمثابة الشرعية البديلة والسلمية، عن المشروعية الثورية وطرق التغيير ألقسري.
وتحاول هذه الدراسة الاجابة على التسائل الرئيسي التالي :ماهو اثر المبادرة الخليجية على عملية الإصلاح السياسي في اليمن ؟.

المطلب الاول: إرهاصات ظهور المبادرة الخليجية:

لم تأتي المبادرة الخليجية إلا بعد فقدان النظام السياسي في احتواء المظاهرات وإيقاف الحراك الشعبي المطالب بالتغيير، وفيما يلي الأحداث التي ادت إلى ظهور المبادرة:

١- عدوى الربيع العربي ٢٠١١م.

تأثرت اليمن بثورة التغيير التي تشهدها المنطقة العربية من العام ٢٠١١م، أو ما يطلق عليها " الربيع العربي" Arab Spring، فقد مثلت الثورتان التونسية والمصرية مصدر الهام لعدد كبير من فئات الشعب اليمني وخاصة الشباب منهم [i]. وأعطت عملية التغيير في تونس يوم ١٤ يناير وفي مصر يوم ١١ فبراير، وانطلاق الاعتصامات والاحتجاجات في ليبيا يوم ١٧ فبراير، أعطت اليمنيين الثقة في إسقاط النظام [ii].

وبعد ١٧ فبراير توسعت مساحات المتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام، ثم انتشرت المظاهرات إلى أغلب المحافظات اليمنية ؛ وفي منتصف شهر يونيو بدأ المتظاهرين بالدعوات للانتقال إلى مرحلة الحسم الثوري[iii]. ودعت أحزاب المعارضة الجماهير للخروج للتظاهر يوم الخميس ٣ فبراير ليستبق الرئيس علي صالح هذه الدعوة في ٢ فبراير بتقديم عدد من الوعود والتنازلات للمعارضة [iv].

بعد فشل القوة في تفريق المتظاهرين يوم ١٨ مارس ٢٠١١م ، طرح الرئيس صالح فكرة تخليه عن السلطة بعد انشقاق عدد من المسئولين المدنيين والعسكريين، في منزل نائبه، عبد ربه هادي وبحضور سفراء الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وفي اليوم نفسه أعلن حزبه بأنه سيبقى رئيساً للحزب، حتى وإن ترك السلطة[v].

خشي الرئيس صالح حدوث موجه كبيرة من الانشقاقات ، وسعى للخروج بكرامة، واقترح يوم ٢١ مارس في حوار مع كبار قادة حزبه ،والمعارضة "اللقاء المشترك" اقترح نقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي [vi]؛ وتطور مقترح الرئيس صالح إلى المبادرة الخليجية ودخول أحزاب المعارضة في الحوار، جعل

النظام يحقق نجاحاً من خلال تحويل الثورة إلى أزمة، وذلك من خلال إطالة أمد الثورة وتجميدها، انتظاراً لما ستحققه المبادرة [vii].

وساهمت المبادرة في امتصاص الغضب الشعبي، وإنهاء الاحتجاجات في الشارع واعطت النظام مزيدا من الوقت لتمزيق المعارضة وتشتيت قواها، والانقضاض عليها في نهاية المطاف ، وكانت المبادرة آخر أوراق صالح للبقاء في السلطة من خلال الاستفادة من الدعم السعودي من جهة، والتأثير على أحزاب المعارضة من جهة أخرى، حيث قدمت السعودية عام ٢٠١١م للنظام اليمني ٥٠٠ مليون دولار وكميات كبيرة من الأسلحة لضمان استمرار النظام [viii].

وكان التوصل إلى اتفاق نقل السلطة في اليمن نتاج عملية طويلة من المفاوضات والإقناع والتهديدات والتي زادت بعد انشقاق ، اللواء علي محسن الأحمر، مع قواته وانظم إلى الانتفاضة في ٢١ مارس [ix].

كان واضحاً من أن الهدف من المبادرة يتمثل في إنقاذ صالح من الثورة عن طريق إعطائه مزيد من الوقت لإعادة ترتيب أوراقه[x].لذلك اتخذها صالح للمراوغة، والاستفادة من الدعم السعودي .

يظهر ذلك بوضوح في إطار النسخة الأولى من المبادرة الخليجية والتي كانت تطالب من الرئيس بنقل صلاحياته لنائبه، وتضمنت على مقترحان كان صالح قد تقدم بها للمعارضة أكثر من مره عام ٢٠١١م [xi].

وامتنع الرئيس علي عبد الله صالح من التوقيع على المبادرة بعدة حجج، وهو ما دعا لتعدل المبادرة خمس مرات، كان أخرها التي وقعت عليها المعارضة في ٢١ مايو ٢٠١١م وكان من المفترض أن يوقع عليها الرئيس اليوم التالي لكته رفض.

حققت المبادرة العديد من المكاسب للرئيس صالح، تمثلت في توفير حصانه له من الملاحقة القضائية، وضمنت له البقاء في رئاسة حزب المؤتمر، ووفرت له بذلك الوقت والدور الكافي للبقاء في السلطة أو السيطرة عليها في حال توفرت الظروف المناسبة.

كما رأى النظام المبادرة مخرجا لاستمرار النظام، على أمل اللعب بأدوات وأوراق أخرى تؤدي إلى إجهاض الثورة ، ووجد في التحالف مع الجماعات الطائفية والمناطقية تشكيل رأس حربة للقيام بثورة مضادة مدعومة من الخارج[xii].

٢- دور المعارضة في عملية التسوية:

أنظمت أحزاب المعارضة للمظاهرات المطالبة بتغير النظام، و في ٢ ابريل ٢٠١١م، قدمت أحزاب اللقاء المشترك اقتراح للرئيس صالح لنقل السلطة بشكل سلمي من خلال ثلاث نقاط رئيسية هي[xiii]:

- أن يقوم الرئيس صالح بتسليم السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي.
- إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية والعسكرية.
- إنشاء مجلس من جميع القوى السياسية لوضع دستور جديد وتشكيل حكومة.

بعد ذلك بأيام طرح مجلس التعاون الخليجي مبادرته الخاصة التي تلاحمت مع مبادرة أحزاب اللقاء المشترك، وعرض صالح لنقل السلطة إلى نائبه. وفي ٣٠ مارس ٢٠١١م قدمت أحزاب اللقاء المشترك تأييدها للثورة وحددت سبع نقاط رئيسية كأهداف للثورة تمثلت في الاتي :

- تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة، وفرض حظر على عائلته.
- إبطال العمل بالدستور، وحل البرلمان، والمجالس المحلية والمدعي العام.
- تأليف مجلس وطني من خمسة أعضاء وإعلان فترة انتقالية.
- تعيين حكومة كفاءات بشكل مؤقت.
- استعادة الأموال العامة والخاصة المنهوبة والإفراج عن السجناء السياسيين.
- إلغاء وزارة الإعلام وتمكين الصحفيين من ممارسة علمهم بحرية .
- تفكيك أجهزة أمن الدولة والمخابرات وتأسيس أمن وطني.

وفي ٣ ابريل بلورت أحزاب المشترك رؤية مكونة من ثمانية اهداف، كآلية لتحقيق أهداف الثورة، هي [xiv]:

- يعلن الرئيس تنحية عن منصبه وتنقل سلطاته وصلاحياته لنائبه.
- هيكلة الأمن القومي والأمن المركزي والحرس الجمهوري، تحت قيادات ذات كفائه ومهنية بعيداً عن القرابة والمحسوبية وتخضع لوزارتي الداخلية والدفاع.
- تشكيل مجلس وطني انتقالي تمثل فيه كافة ألوان الطيف السياسي والاجتماعي.
- إجراء حوار وطني تطرح فيه جميع القضايا للخروج بحل لها، والتوصل إلى رؤية للإصلاحات الدستورية الكفيلة بتحقيق الحريات، وبناء الدولة المدنية اللامركزية وتطوير النظام السياسي على قاعدة النظام البرلماني والأخذ بالنظام الانتخابي " قائمة النسبية".
- تشكيل لجنة لصياغة مشروع الإصلاحات الدستورية في ضوء نتائج الحوار.
- تشكيل حكومة مؤقتة تترأسها المعارضة، ويتمثل فيها أطراف العمل السياسي، وشباب الساحات، ورجال الأعمال لتسيير الأعمال وتثبيت الوضع الاقتصادي.
- تشكيل مجلس عسكري تمثل فيه كل مكونات القوات المسلحة والمتقاعدين قسراً بعد حرب ١٩٩٤م لكي تقوم بدورها ، وواجباتها الدستورية ، وحماية الثورة.
- تشكيل لجنة عليا للانتخابات والاستفتاء تتولى إجراء عملية الاستفتاء على مشروع الإصلاحات الدستورية، وإجراء الانتخابات البرلمانية ، والرئاسية بحسب الدستور الجديد.

٣- دور مجلس التعاون:

أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن مبادرة لانتقال السلطة والخروج من الأزمة في اليمن بعد اجتماع المجلس في ٣ ابريل٢٠١١م وحملت رؤية تقريبية لتحقيق انتقال السلطة في اليمن مكونة من بندين فقط هي [xv]:

- أن يعلن الرئيس علي عبد الله صالح التنحي عن السلطة وتسليم صلاحيته إلى نائبه.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة المعارضة.

رفض الرئيس علي عبد الله صالح هذه المبادرة متذرعاً بوجود قطر فيها، وطالب بتعديلها، وأعلن على القناة الرسمية بأنه " انقلاب على الديمقراطية"، و في ١٠ ابريل عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً استثنائياً في الرياض، أفضى إلى ظهور النسخة الثانية من المبادرة، ونصت على المبادئ التالية:

- أن يؤدي هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وآمنه واستقراره .
- أن يلبي هذا الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح .
- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً واقعياً.
- أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة.

حددت النسخة الثانية من المبادرة خطوتين تنفيذيتين: الأولى يعلن رئيس الجمهورية نقل صلاحياته إلى نائبة ، والخطوة الثانية: تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة ، ولم تنص الصيغة الثانية من المبادرة الخليجية على تنحيه الرئيس علي عبد الله صالح من السلطة، وهو ما دفع بالمعارضة بإعلان تمسكها بالصيغة الأولى من المبادرة.

وتركز دول مجلس التعاون الخليجي على المسألة اليمنية بوصفها مسألة أمنية لذلك اكتفت الصيغة الثانية من المبادرة الخليجية على نقل صلاحيات الرئيس علي عبد الله صالح لنائبه ، ولم تنص على تنحيه من السلطة[xvi].

أعلن الرئيس صالح في ١١ ابريل تأييده للصيغة الثانية من المبادرة لكن اشترط أن يحصل انتقال السلطة "بطريقة دستورية"، بمعنى بقائه حتى عام ٢٠١٣م، وهو ما دفع باللقاء المشترك، بالتوجه إلى الرياض لمناقشة الأمر مع المجلس الوزاري الخليجي[xvii].

لكن المعارضة حددت يوم ١٤ أبريل كحد أقصى للرئيس علي صالح لتسليم السلطة، وكان جواب صالح على المعارضة في اليوم التالي في خطاب إلى مؤيديه، والذي شهر فيه بالمعارضة بوصفهم " قطاع طرق " و"كذبة "، واقترح عليهم الدخول في حوار وطني من أجل أمن واستقرار البلاد [xviii].

وفي ١٧ ابريل٢٠١١م عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، اجتماع في الرياض برئاسة المعارضة اليمنية (أمنا عموم أحزاب اللقاء المشترك)، وأعلنت تمسكها بالمبادرة الخليجية بصيغتها الأولى الصادرة في ٣ ابريل ٢٠١١م [xix].

و صدرت الصيغة الثالثة من المبادرة الخليجية، في ١٧ أبريل ، ونصت على ما يلي:

- يتخلى صالح عن الرئاسة في غضون ثلاثين يوماً ويسلم السلطة إلى نائبه.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتقاسم بين السلطة والمعارضة.
- أجراء انتخابات رئاسية في غضون شهرين.
- إقالة ابن الرئيس وأبناء أخيه من القيادات العسكرية والأمنية والاستخباراتيه.

وفي ١٩ أبريل ٢٠١١م عقد مجلس التعاون لقاءً مع وفد الحزب الحاكم في أبو ظبي خرج بإعلان مواصلة المجلس لجهوده وتوجه أمين عام المجلس إلى صنعاء لتسليم المعارضة ما توصل إليه، وتضمنت رؤية المجلس في النسخة الثالثة من المبادرة على بندين إضافيين هما [xx]:

- تسليم صالح للسلطة "إلى نائبه عبد ربه منصور هادي.

- تشكيل حكومة توافقية برئاسة المعارضة، ومنح حصانة ضد الملاحقة القضائية والقانونية للرئيس صالح ومن عملوا معه خلال فترة حكمه.

ونصت النسخة الثالثة من المبادرة على آلية تنفيذية أكثر تفصيلا شملت ما يلي [xxi]:

- منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطن بنسبة ٥٠ % لكل من السلطة والمعارضة.
- تبدأ الحكومة المشكلة على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني، وإزالة عناصر التوتر.
- في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب بما فيهم المعارضة القوانين التي تمنح الحصانة للرئيس، ومن عملوا معه.
- في اليوم الثلاثين وبعد إقرار الحصانة، يقدم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي.
- يدعوا الرئيس بالإنابة الشعب إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً.
- يشكل الرئيس الجديد لجنة للإعداد دستور جديد ويتم عرضه للاستفتاء عليه.
- بعد الموافقة على الدستور يتم وضع جدول زمني لإجراء انتخابات برلمانية.
- في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بتشكيل الحكومة.
- تكون دول الخليج والولايات المتحدة شهوداً على تنفيذ هذا الاتفاق.

تنصلت السلطة من التوقيع على النسخة الثالثة من المبادرة الخليجية، وطالبت في نسختها الرابعة إضافة ٣٠ اسماً لممثلي الحزب الحاكم وحلفائه، وأحزاب المعارضة وشركائهم بالمناصفة، واشترطت عدم سريان المبادرة إلا بعد استكمال كافة التوقيعات[xxii].

جاءت هذه الخطوة من قبل السلطة لكسب المزيد من الوقت لعل الأزمة تنتهي ، أو تأتي فرصة للانقلاب على هذه المبادرة ، وذلك من خلال ربط سريان المبادرة بعدد كبير من الأشخاص، مما يتيح للنظام التواصل معهم وممارسة الترغيب والترهيب ضد المعارضة. وهو نفس أسلوب الحزب الحاكم في المراوغة خلال حواراته السابقة، والتي كانت تشترط مائتين توقيعه لها والمعارضة، بهدف كسب الوقت لامتصاص الغضب الشعبي والتهرب من الاستحقاقات الديمقراطية، والانتخابية.

لذلك قام النظام اليمني بالدفع بعناصر مدنية بقطع الشوارع ومحاصرة سفارة دولة الأمارات بصنعاء، والمتواجد بها ومن أبرزهم: أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الله الزياني وسفراء الدول الخليجية والسفيرين الأمريكي والبريطاني. وهو ما جعل الزياني يعود إلى الرياض لتعلن دول الخليج بعد ذلك تعليق المبادرة [xxiii].وبعد رفض النظام والعناصر الموالية له ، صدرت النسخة الرابعة من المبادرة الخليجية، في ٢١ أبريل ٢٠١١م، ونصت على المبادئ الأساسية التالية[xxiv]:

- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن.
- أن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.
- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى.
- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا.

كما تم الاتفاق على الخطوات التنفيذية التالية [xxv]:

- منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠% لكل طرف، على أن تشكل الحكومة خلال اسبوع.

- يقر مجلس النواب في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق، القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه.
- بعد إقرار مجلس النواب لقانون الضمانات يقدم رئيس الجمهورية استقالته في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق للمجلس ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس بالإنابة.
- يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما.
- يشكل الرئيس الجديد لجنه دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد يعقبه الاستفتاء عليه.
- بعد إجازة الدستور يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة.
- في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الحاكم بتشكيل الحكومة.
- تكون دول الخليج والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي شهودا على الاتفاق.

تهرب الرئيس صالح عن التوقيع على المبادرة متذرعاً بعدة حجج ، وهو ما دعا إلى إجراء عدة تعديلات على المبادرة حتى وصلت لنسختها الرابعة التي وقعت عليها المعارضة في ٢١ مايو ٢٠١١م ، وكان من المفترض أن يوقع عليها الرئيس وحزبه في اليوم التالي، لكنه رفض التوقيع بحجة عدم حضور قادة أحزاب المشترك[xxvi].

وأضافت المبادرة الخليجية في صيغتها الأخيرة توقيع الرئيس صالح باعتباره رئيس حزب المؤتمر، بينما كانت في صياغتها السابقة تحت اسم رئيس الجمهورية فقط، جاء ذلك بعد أدرك صالح بأنه لا محالة سيفقد منصبه كرئيس للجمهورية وهو ما جعله يؤكد على بقائه في رئاسة حزب المؤتمر ويشهد المجتمع الإقليمي والدولي على ذلك.

حاول الرئيس صالح في الاحتفاظ برئاسته للحزب ليعطي لنفسه الحق في ممارسة العمل السياسي، والذي من خلاله يستطيع ترشيح الرئيس القادم بعد انتهاء الفترة الانتقالية، أو الانقلاب على المبادرة إذا تغيرت الظروف.

وفي ٢١ مايو ٢٠١١م، أعلن الرئيس صالح أن المبادرة الخليجية انقلاب على الشرعية الدستورية كما حذر صالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ان رحيل النظام يعني انتعاش القاعدة في حضرموت وشبوه وأبين وان الأوضاع ستكون أسوء[xxvii].

وبعد عشرة ايام فقط من تحذيرات الرئيس علي عبد الله صالح، تم استهدافه في ٣ يونيو ٢٠١١م، مع عدد كبير من قيادات الدولة، ومرافقيه في تفجير بمسجد في قصره الرئاسي، وبعد غياب دام لأربعة أشهر للعلاج بالسعودية، عاد في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م، وبالتزامن مع عودته صدرت النسخة الخامسة من المبادرة الخليجية.

وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م صدرت النسخة الخامسة من المبادرة في اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج، في العاصمة الأمريكية نيويورك [xxviii]؛ وانتقلت المبادرة الخليجية بعد اجتماع نيويورك إلى مجلس الأمن وفي ٢٨ نوفمبر اجل المجلس جلسته، لإعطاء الرئيس صالح فرصة للتوقيع على المبادرة، بعد رفضه للتوقيع على المبادرة بحجة عدم وجود أمين عام مجلس التعاون الخليجي لكي يشرف على التوقيع [xxix].

وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، وقعت المبادرة الخليجية بصيغتها النهائية في الرياض وشملت ما يلي[xxx]:- تشكيل حكومة وفاق مناصفة بين المؤتمر والمشترك ترأسها المعارضة.

- يعقبها منح الرئيس السابق ومن عملوا معه حصانه من الملاحقة القضائية والقانونية - في اليوم التاسع والعشرين.

- في اليوم الثلاثين، يقدم رئيس الجمهورية استقالته لمجلس النواب، ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة.
- بعدها يدعوا الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين.

المطلب الثالث: التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية.

يتضمن هذا المطلب مبحثين الاولى خصص للمرحلة الاولى من الاصلاحات السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، وخصص المبحث الثاني للمرحلة الثانية من التسوية.

١- المرحلة الاولى من التسوية السياسية.

يمارس نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي في الفترة الانتقالية ألأولى، صلاحيات الرئيس السابق بما فيها تشكيل حكومة الوفاق الوطني واللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار وإجراء انتخابات رئاسية ؛ وفيما يلي ما تم تنفيذه من المرحلة الأولى:

أ- تشكيل حكومة توافق وطني:

رشحت أحزاب اللقاء المشترك محمد سالم باسندوة، لرئاسة الحكومة، وصدر قرار القائم بأعمال الرئيس بتكليفه رئيساً للحكومة في ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م، وبعد عشرة أيام صدر قرار بتشكيل حكومة توافقية بالتناصف بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وبين أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم.

وفي ٧ ديسمبر ٢٠١١م، صدر القرار الجمهوري رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١١م، بتشكيل حكومة الوفاق الوطني ،برئاسة باسندوة وتشكلت الحكومة من ٣٥ عضوا، وتم انتقاء ثلاث نساء لمناصب وزارية: وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزيرة شؤون مجلس الوزراء، ووزيرة حقوق الإنسان[xxxi].

وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣م، قدم باسندوة استقالته ، وفي ٧ مارس ٢٠١٤م تم إجراء التعديل الأول في حكومة الوفاق الوطني برئاسة خالد محفوظ بحاح ، وفي ١١ يونيو ٢٠١٤م تم إجراء التعديل الثاني في حكومة بحاح.

وفي ٧ نوفمبر ٢٠١٤م، صدر القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٤م، بتشكيل الحكومة بناء على اتفاق السلم والشراكة الوطنية الموقع في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وتعتبر هذه الحكومة هي أول حكومة يمنية يتم فيها إشراك الحوثيين ، والحراك الجنوبي.

ب- إجراء انتخابات رئاسية:

صادق مجلس النواب في ٢١ يناير ٢٠١٢م، على قانون الحصانة بحسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية وأقر المجلس أيضاً ترشيح المشير عبد ربه منصور هادي كمرشح التوافق الوطني للانتخابات الرئاسية المبكرة.

وتم إجراء الانتخابات في موعدها المحدد يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م وانتخب عبد ربه منصور هادي رئيساً للجمهورية من قبل الشعب، وكان الانتخاب بمثابة استيفاء لعدم وجود منافسين للرئيس.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٥% من إجمالي الناخبين وحصل الرئيس هادي على ٩٩.٨% من إجمالي أصوات المقترعين [xxxii].

وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٢م أدى الرئيس هادي اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، وأقيمت له مراسم تنصيب في ٢٧ فبراير بحضور وفود محلية ، وإقليمية ، ودولية كبيرة ، وخلال المراسيم التي أقيمت بدار الرئاسة بصنعاء، قام الرئيس السابق صالح بتسليم الرئيس هادي العلم الوطني، داعيا للرئيس الجديد بالمحافظة على الوحدة اليمنية.

ت- تحقيق الأمن والاستقرار.

نصت المبادرة الخليجية على تشكيل لجنة عسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار وحدد مهام "اللجنة العسكرية" بـ: إزالة الحواجز، ونقاط التفتيش

والتحصينات من الطرقات؛ و إعادة الوحدات العسكرية إلى معسكراتها؛ وإخراج الميليشيات المسلحة من المدن.

وربطت المبادرة الخليجية مهمة إعادة الهيكلة لـ" لجنة الشؤون العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار"، والتي يرأسها الرئيس هادي ، وحدد عمل " اللجنة العسكرية " بتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات الضرورية لدمج القوات المسلحة تحت قيادة موحدة[xxxiii]. وفي ٤ ديسمبر ٢٠١١ صدر القرار الرئاسي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١١م بتشكيل اللجنة وبدأت مرحلة التخطيط لعملية إعادة هيكلة الجيش بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية [xxxiv]؛ كما تشكلت لجنتان تقنيتان من وزارتي الداخلية والدفاع لمعالجة تفاصيل إعادة الهيكلة [xxxv]؛ وفي ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م، أصدر الرئيس هادي قرار رئاسي لهيكلة القوات العسكرية وتقسيمها إلى أربع وحدات رئيسية هي :القوات البرية، والبحرية والجوية والحدود ، ووضع وحدات مكافحة الإرهاب تحت قيادة موحدة بوزارة الدفاع[xxxvi] .

كان أبرز محتوى خطة الهيكلة إلغاء التشكيلات العسكرية التي كانت سائدة، كالحرس الجمهوري والفرقة الأولى وعزل قياداتها العسكرية البارزة، والمتمثلة في نجل الرئيس السابق العميد احمد علي عبد الله صالح، واللواء علي محسن الأحمر ؛وفي ٢١ مايو ٢٠١٢م، أقال الرئيس هادي، عدد من القيادات الأمنية، شملت قيادات: الأمن القومي، والأمن المركزي، والنجدة، وجميعهم مقربين ومواليين للرئيس السابق[xxxvii].

المطلب الرابع :التغيرات التي ستجريها الاصلاحات على النظام اليمني :

في حال تنفيذ الإصلاحات السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجة فسوف تجرى التغيرات التالية على النظام السياسي اليمني :

١- التغيير في النظام السياسي اليمني:

دعت المبادرة إلى تشكيل لجنة تضطلع بصياغة مشروع دستور جديد يحدد شكل النظام السياسي للبلاد برلماني أو رئاسي، والذي بموجبه سيتحدد نوع

الانتخابات القادمة، كما سيحدد شكل النظام الإداري للبلاد بما يكفل التوزيع العادل للسلطة والثروة[xxxviii].

وألزمت المبادرة القوى اليمنية، بإجراء إصلاحات دستورية ،يتم صياغتها بناءً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بناء على مخرجات المؤتمر، من قبل لجنة فنية بعدها يستفاء على الدستور الجديد في أكتوبر أو نوفمبر ٢٠١٣م[xxxix].

وتوافق المتحاورون على جملة من المعايير الواجب توفرها في أعضاء لجنة صياغة الدستور بالإضافة إلى تحديد ضوابط عملها وجهة الإشراف عليها، وذلك من خلال ما يلي [xl]:

أ- دور لجنة صياغة الدستور فني، حيث تقوم بالصياغة الدستورية لقرارات مؤتمر الحوار.

ب- تقوم الهيئة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار بمتابعة الجنة، والتأكد من استيعاب مخرجات الحوار والموافقة على مسودة الدستور قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية.

ج- قوام لجنة صياغة الدستور سبعة عشر عضواً مع ضمان تمثيل الجنوب والمرأة.

د- الحد الأدنى للمستوى التعليمي لأعضاء الجنة لا يقل عن المؤهل الجامعي مع خبرة لا تقل عن ١٠ سنوات في المجالات التخصصية ذات العلاقة بصياغة الدستور.

ه- يقوم رئيس الجمهورية والحكومة ولجنة التوفيق باختيار أعضاء لجنة الدستور.

و- تشكل لجنة صياغة الدستور فور ختام مؤتمر الحوار الوطني.

ونصت مخرجات الحوار الوطني أيضا على إنشاء محكمة دستورية تعمل على ضمان سلامة تفسير الدستور والتقيد به بما ينسجم مع مبادئ الديمقراطية والتعددية .

وسيؤسس الدستور الجديد لدولة اتحادية، ويحدد مستويات تقسيم السلطة بين الأقاليم والولايات . سيجرى الدستور الجديد تغيرات تتمثل في ما يلي:

٢- **تغيير شكل الدولة**.

يعد اعتماد شكل الدولة الاتحادية لليمن من اهم القرارات التي انتهى اليها مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وبناء على هذا القرار سيتم إعادة النظر في بنية الدولة وطبيعة العلاقة بين المركز وبقية المناطق[xli].

وفوض مؤتمر الحوار الوطني الرئيس عبد ربه منصور هادي، بتشكل لجنة برئاسته لتحديد عدد الأقاليم ، وأعطي للجنة الحق في اختيار عدد الأقاليم ما بين ستة أقاليم أربعة في الشمال واثنان في الجنوب وخيار إقليميْن، أو أيّ خيار ما بين هذين الخيارين[xlii].

وفي بداية يناير ٢٠١٤م، صدر قرار رئيس الجمهورية، بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم، وألزم القرار اللجنة برفع تقريرها النهائي إلى لجنة صياغة الدستور، وتحدد فيه عدد الأقاليم والولايات.

وبدأت اللجنة أولى اجتماعاتها في ٢٩ يناير ٢٠١٤م ، برئاسة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ، رئيس اللجنة وتم تشكيل لجنة فنية لاقتراح عدد الأقاليم ، وفي ٢ فبراير ٢٠١٤م تم التوافق على اعتماد خيار ستة أقاليم ، إقليمين في الجنوب ، وأربعة في الشمال، هي [xliii]:

- إقليم حضرموت ، وضم أربع محافظات (المهرة ، حضرموت، شبوه ، سقطرى).
- إقليم سبأ، وضم ثلاث محافظات(الجوف، مأرب، البيضاء).
- إقليم عدن، وضم أربع محافظات(عدن، أبين، لحج، الضالع).
- إقليم الجند، وضم الإقليم محافظتين(تعز، اب).
- إقليم آزال، وضم الإقليم أربع محافظات(صعده، عمران، صنعاء، ذمار).
- إقليم تهامة، وضم الإقليم أربع محافظات(الحديدة، ريمه، المحويت، حجة).

٣- تغيير في نظام الحكم.

نصت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني على التحول من النظام المختلط إلى نظام الحكم رئاسي ، على أن تتم مراجعة النظام بعد دورتين انتخابيتين وتتم دراسة الحاجة وإمكانية الانتقال إلى نظام برلماني وفق إجراءات تعديل الدستور[xliv].

٤- إجراء تغييرات في السلطة التشريعية[xlv]:

أناطت الإصلاحات السلطة التشريعية لثلاث مؤسسات منتخبة لمدة أربع سنوات هي : مجلس النواب ، والمجلس الاتحادي، و الجمعية الوطنية، بينما كانت السلطة التشريعية في السابق تتكون من مجلسين هي: مجلس النواب (منتخب) ، ومجلس شورى (معين).

وتم حظر تعيين أعضاء مجلسي النواب والمجلس الاتحادي في أية مناصب تنفيذية عدا رئاسة وعضوية مجلس الوزراء ، كما تم حضر عليهم الجمع بين العضوية التشريعية وعضوية مجالس الأقاليم أو المجالس المحلية.

وحددت عملية انتخاب المجلسين التشريعيين(النواب والاتحادي) من خلال اقتراع سري مباشر، على أن يتكون المجلس الاتحادي من عدد من الأعضاء لا يزيد عن نصف عدد أعضاء مجلس النواب، ومن خلال اجتماع المجلسين يتم انتخاب رئيس الجمهورية في حالة التحول للنظام البرلماني.

واشترطت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أن تشغل النساء نسبة ٣٠% من أعضاء المجلسين (النواب و الاتحادي)، وان تكون العضوية في المجلسين حاصلة على الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى. بينما كان في السابق يشترط القراءة والكتابة فقط في عضوية المجلسين التشريعين (النواب ، والشورى). وفيما يلي هذه المجالس:

أ- مجلس النواب.

يتكون مجلس النواب من(يحدده الدستور القادم) نائباً، يجري انتخابهم بالاقتراع السري الحر والمباشر وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة. ويختص مجلس النواب بالآتي:

- اقتراح وإقرار القوانين، والتعديلات الدستورية.
- منح الثقة للحكومة، وسحبها منها.
- إقرار الموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة، بما يكفل التوزيع العادل للمشاريع.
- مناقشة وإقرار الحسابات الختامية للدولة، ويتم التصويت عليها فصلاً.
- المناقشة و الإقرار الأولي للقوانين المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، أو حقوق المواطنين، أبرزها القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية، ومجلس الوزراء، والانتخابات، الصحافة.
- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وللمجلس أن يصدر قرارات ملزمة في الشئون العامة.
- اختيار رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة(كانت سابقا موكله لرئيس الجمهورية).

ب- المجلس الاتحادي:

يتكون المجلس الاتحادي من عدد من الأعضاء لا يزيد عن نصف عدد أعضاء مجلس النواب، يتم انتخابهم جميعاً بالاقتراع السري الحر والمباشر بنظام القائمة النسبية على مستوى الإقليم، وبالتمثيل المتساوي بين الأقاليم.

ويختص المجلس الاتحادي بالآتي:

- الإقرار النهائي للقوانين المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، أو المتعلقة بحقوق المواطنين.
- المصادقة على انتخاب المجلس الأعلى للقضاء المحكمة الدستورية.

- اختيار رئيس وأعضاء الهيئات المستقلة كانت موكله سابقا لرئيس الجمهورية.
- الموافقة على تعيين محافظ البنك المركزي، والقائد العام للقوات المسلحة، ونوابه، ورئيس الهيئة العامة للخدمة المدنية، والنائب العام.
- الموافقة على تعيين السفراء، ومندوبين اليمن لدى المنظمات الدولية والإقليمية.
- اقتراح التعديلات الدستورية.

كان رئيس الجمهورية في السابق هو من يقوم باختيار رئيس وأعضاء الهيئات المستقلة، وتعيين محافظ البنك المركزي، والقادة العسكريين، والأمنيين، وسفراء ومندوبين اليمن في الخارج.

أ- الجمعية الوطنية:

تتكون الجمعية من الاجتماع المشترك للمجلسين (النواب والاتحادي)، وتختص بالآتي:

- إقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية.
- الموافقة على الاتفاقيات التي من شأنها تعديل حدود الدولة أو الاتحاد مع دولة أخرى، أو التحالف، أو الدفاع، أو الصلح، أو السلم.
- الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ ، وعلى قرارات العفو العام.
- انتخاب رئيس الجمهورية(في حالة النظام البرلماني).
- مناقشة وإقرار مقترحات التعديلات الدستورية، قبل الاستفتاء عليها.

١-إجراء الانتخابات.

حددت المبادرة الخليجية الفترة الانتقالية بعامين تنتهي بحلول فبراير ٢٠١٤م، يتم خلالها صياغة دستور جديد، وإعداد سجل انتخابي وقانون انتخابات جديدين، والترتيب لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وبما يفضي إلى إيجاد برلمان ورئيس جديدين.

ودفعت بعض القوى السياسية لاعاقة تنفيذ المبادرة الخليجية حتى تضع البلاد في فراغ دستوري ، وبعد فبراير ٢٠١٤م، ركز الإعلام الرسمي لحزب المؤتمر على حملات ضد الرئيس هادي وحكومة الوفاق بأنهم فقدوا شرعيتهم بانقضاء العامين.

واعتمد الرئيس هادي على البقاء في السلطة، بناء على الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، والتي ربطت شرعية الرئيس هادي حتى يتم انتخاب رئيس جديد.

وحدد مؤتمر الحوار الوطني، في ٢٥ يناير ٢٠١٤م، عملية إجراء الانتخابات، وفقاً لأحكام الدستور المستفتي عليه، في مده أقصاها عام يتم خلالها القيام بمجموعة من المهام التشريعية والإجرائية ، تتمثل فيما يلي:

- إصدار قانون السلطة القضائية وتشكيل المحكمة الدستورية.
- إصدار التشريعات اللازمة للانتقال إلى الدولة الاتحادية.
- التهيئة للأقاليم (تصميم المؤسسات والإجراءات اللازمة في الأقاليم).
- إصدار قانون الانتخابات الجديد ، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بعدها يتم إجراء الانتخابات.

وفي الاخير بينت الدراسة ان هناك علاقة سلبية بين المبادرة الخليجية وعملية الاصلاح السياسي في اليمن ، فالتدخل الخليجي أدى إلى التدخل الاقليمي والدولي في اليمن ، وماهو ماجعل السيادة الوطنية مهددة بجملة من المخاطر، فبعد التوقيع على المبادرة الخليجية عام ٢٠١١م، صدرت خمسة قرارات لمجلس الامن الدولي تتعلق بالشأن اليمني، حيث صدر القرار الأول عام ٢٠١١م ويحمل رقم (٢٠١٤)، ثم تلاه القرار رقم (٢٠٥١) عام ٢٠١٢م، والقرار (٢١٤٠) عام ٢٠١٤م، والقراران (٢٢٠١)، و(٢٢١٦) عام ٢٠١٥م.

وصدر أول قرار لمجلس الامن عام ٢٠١١م، حيث صدر القرار (٢٠١٤) بعد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في نيويورك في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م، واستهدف هذا القرار رأس السلطة التنفيذية.

وفي عام ٢٠١٢م صدر القرار رقم (٢٠٥١) ، والذي تم فيه استهداف المؤسستين العسكرية والامنية تحت عدة مسميات منها إعادة هيكلة القوات المسلحة والامن أو من خلال استهداف المؤسستين العسكرية والامنية بعمليات ارهابية.

وفي ٢٦ فبراير ٢٠١٤م صدر القرار (٢١٤٠)، والذي تم فيه التأكيد على إعادة النظر في الوحدة اليمنية من خلال تأكيده على تقسيم اليمن إلى عدة اقاليم واقحام موضوع تقسيم اليمن على مؤتمر الحوار الوطني، بينما المطالب الثورية عام ٢٠١١م كانت تسعى لنقل السلطة فقط من الرئيس علي عبد الله صالح بالإضافة إلى مطالب حقوقية.

وادى الانقلاب على الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى التدخل وانتهاك سيادة الدولة اليمنية، و بعد سيطرة الحوثيين على السلطة وفي ١٥ فبرير ٢٠١٥م صدر اقرار مجلس الامن الدولي رقم(٢٢٠١)، والذي دعاء فيه حركة الحوثيين إلى إطلاق سراح الرئيس عبد ربه منصور هادي واعضاء الحكومة بعد احتجازهم من قبل الحوثيين بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء.

في ١٤ أبريل ٢٠١٥م صدر قرار مجلس الامن رقم (٢٢١٦) والذي اعطى المجتمع الدولي الحق في التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم والذي يعطي المجتمع الدولي الحق في التدخل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.
وفوض القرار (٢٢١٦) جميع الدول المجاورة لليمن، الحق في حصار الجمهورية اليمنية تحت مسمى تفتيش البضائع المتجهة لليمن.

المراجع

❖ هذا البحث مشتق من رسالة دكتوراه بعنوان **"أثر الاصلاحات السياسية والاقتصادية على مستقبل النظام السياسي في الجمهورية اليمنية ".**

١. عبد الرحمن محمد الشامي، **اتجاهات النخبة نحو التغطية التلفزيونية لانتفاضة الشباب اليمني** (عمان: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد(٦) العدد الثالث ،٢٠١٤م)، ص٣٥٧.

٢. سمير هائل الشميري، **سيسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية** (صنعاء: مركز عبادي للطباعة والنشر، عام ٢٠١٢م)، ص٦١.

٣. أحمد الزرقة، **العنف في مواجهة الثورة السلمية** (صنعاء: مركز أبعاد للدراسات، مجلة أبعاد في توازن النار قراءة للحالة اليمنية ٢٠١١م)، ص٦٤.

٤. مجموعة من الباحثين، **اليمن ثورة شعب** (صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ٢٠١١م)، ص١٠.

٥. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١١م**(صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢م)، ٣١.

6. Yeomen؛ enduring conflicts (threatened transition Middle East report (no 125-3july 2012.intrnational –crisis group1-Brussels .p1.

٧. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١١م**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص ٣١ – ٣٢ .

٨. سمير هائل الشميري ، **سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية**، مرجع تم ذكره سابقا، ص٢.

9. yeomen ; enduring conflicts (threatened transition middle east report)no 125-3july 2012.intrnational –crisis group1- Brussels.p1

١٠. عبد الله أبو الغيث، **البعد السياسي لثورة التغيير الشعبية في اليمن**، مرجع تم ذكره سابقا، ص ١٢٨.

١١. التقرير الاستراتيجي اليمني، **التقرير السنوي لعام ٢٠١١م** ، مرجع تم ذكره سابقا، ص ٣٠ – ٣١.

١٢. التقرير الاستراتيجي اليمني، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٣م** (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤م)، ص ١١-١٢.

١٣. التقرير الاستراتيجي اليمني، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٣م** ، مرجع تم ذكره سابقا، ص١١٥.

١٤. التقرير الاستراتيجي اليمني ، **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١١م** ، مرجع تم ذكره سابقا، ص٤١.

١٥. نشوان الحميري، **خطوة إلى اليمن الحديث**، مرجع تم ذكره سابقا ،٤٣ .

16. Helen Lackner Cwhy Yemen Matters : A society In Transition Coast Middle East – London : Sari books, 2014, p49

١٧. نشوان الحميري، **خطوة إلى اليمن الحديث**، مرجع تم ذكره سابقاً ،ص٤٣ .

١٨. موريال ميراك فايسباخ ، **مهوسون في السلطة تحليل لزعماء استهدفهم ثورات ٢٠١١م** ، مرجع تم ذكره سابقاً، ص١١٦ .

١٩. **الاجتماع الوزاري الاستثنائي الثالث والثلاثين لوزراء خارجية المجلس لمناقشة الوضع في اليمن** (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١٧ ابريل٢٠١١م)

٢٠. موريال ميراك فايسباخ ،مرجع تم ذكره سابقاً، ص١١٦، ٤٤.

٢١. المبادرة الخليجية بصيغتها الثالثة، **التسوية السياسية للازمة في اليمن** (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١٩ أبريل ٢٠١١م).

٢٢. المبادرة الخليجية بصيغتها الرابعة، **التسوية السياسية للازمة في اليمن** (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢١ أبريل ٢٠١١م).

٢٣. عبد الله أبو الغيث، **البعد السياسي لثورة التغيير الشعبية في اليمن**، مرجع تم ذكره سابقا، ص١٢٩.

٢٤. تقرير تشتاتام هاوس، **نص المبادرة الخليجية " النسخة الرابعة"** في ، **دراسة مستقبلية عن اليمن** ،إعداد : رجيني هيل وآخرون ٢١ ابريل ٢٠١١م)، نقلا من وقعّ www.chathamhouse.org.

٢٥. رجيني هيل وآخرون، دراسة **مستقبلية عن اليمن** (منظمة تشتاتام هاوس: نقلا من موقع www.chathamhouse.org).

٢٦. عبد الله أبو الغيث، **البعد السياسي لثورة التغيير الشعبية في اليمن**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص١٢٩.

٢٧. سمير هائل الشميري ، **سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص١٠٦.

٢٨. القرار رقم ٢٠١٤، **بشأن اليمن** (الأمم المتحدة: مجلس الأمن الدولي، ٢٠١١م).

٢٩. سمير هائل الشميري ، **سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٢٤٧.

٣٠. **التقرير السنوي لعام ٢٠١٣م، مرجع تم ذكره سابقاً**، ص١٩.

31. Country Reports on Human Rights Practices for 2012 ' United States Department of State Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, p29

٣٢. تقرير حكومي، **الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر لوزاري لأصدقاء اليمن المنعقد بالرياض في ٢٣ مايو ٢٠١٢م** (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٢م)، ص٧.

٣٣. الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، الفصل الثالث، الجزء السادس عشر.

٣٤. تقرير حكومي، **الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر الوزاري لأصدقاء اليمن المنعقد بالرياض في ٢٣ مايو ٢٠١٢م**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٦.

35. Middle East Report No139 (Yemen Military security Reform Seed Of New Conflict) International Crisis Group 4Aprel 2013 p.18

٣٦. مجلس الأمن، **تقرير بعثة المجلس لليمن في٢٧ يناير ٢٠١٣م**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٦.

37. Middle East Report No139 (Yemen Military security Reform Seed Of New Conflict) International Crisis Group4Aprel 2013 p.18

٣٨. **الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر الوزاري لأصدقاء اليمن المنعقد بالرياض في ٢٣ مايو ٢٠١٢م**، مرجع تم ذكره سابقاً ، ص ١٠-١١.

٣٩. دحان النجار ،**المرحلة التأسيسية الانتقالية ضرورة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني** (صنعاء:المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ، العدد (٣٢) قضايا اجتماعية ديسمبر ٢٠١٣م)، ص٧٦.

٤٠. **الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٢٥٨- ٣٠٢.

٤١. ناصر محمد علي الطويل، **ملامح الدولة الاتحادية في مخرجات الحوار الوطني**(صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ،شؤون العصر ، العددان (٥٢-٥٣) يناير- يونيو ٢٠١٤م، ص١٢١.

٤٢. **الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٤١.

٤٣. **التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم** (صنعاء: لجنة تحديد الأقاليم، ١٠فبراير ٢٠١٤م)، ص١-٣.

٤٤. **الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٩٤.

٤٥. **الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل**، مرجع تم ذكره سابقاً، ص٩٥- ٩٧.